المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 06-05-2006 العـــدد : 12273
الصفحـات : 63 المسلسل : 367

غير واضحة تصوير

الاقتصاديون ورجال وسيدات الأعمال

الاقتصاد السعودي يمر بطفرة غير مسبوقة في ظل توجهات إصلاحية قوية

□ جدة - منى الشريف:

لا يختلف اثنان على أن الاقتصاد السعودي يعيش طفرة غير مسبوقة مدعومة بتخطيط مدروس من الدولة وتوجهات إصلاحية قوية نحو خلق اقتصاد قوي تتنوع فيه المصادر وتتوفر فيه بيئة جيدة للاستثمار بدعم مباشر من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز وزير الدفاع والطيران والمفتش العام وقد استطلعت (الجزيرة) آراء عدد من الاقتصاديين والاقتصاديات ورجال وسيدات الأعمال حول رؤيتهم للانفتاح والنمو الذي يشهد الاقتصاد السعودي حيث قال الدكتور غسان السليمان رئيس مجلس إدارة غرفة جدة السابق إن المتابع للتطور الاقتصادي في المملكة يجد أنه مر بفترة كان النمو الاقتصادي فيه ضعيفاً وهي فترة ما بين الطفرتين حيث كان هناك عزوف من المستثمرين غير السعوديين للاستثمار في المملكة في تلك الفترة مقارنة بما كان عليه الوضع سابقاً. أما الآن فنحن نمر بطفرة قوية جذابة لكثير من المستثمرين غير السعوديين للتعامل مع شركات سعودية.

وأضاف السليمان أن الزيارات التي قام بها خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين مؤخراً إلى دول مثل الصين والهند وباكستان وماليزيا وسنغافورة حملت في مضامينها رسائل إلى هذه الدول مفادها أن المملكة تمد جسور التعاون مع الشرق وإعادة وتبادل الخبرات ووضع شراكات حقيقية معها الامر الذي انعكس على استثمارات هذه الدول في المملكة وهو ما سيساهم إيجابا في دعم النمو الاقتصادي المحلي.

وأكد السليمان أن دولاً مثل الصين والهند تعتبر هي الأكثر نمواً في العالم ويعدها يقطنون من الدول العظمى في العالم وكذلك اليابان التي تعد ثاني أكبر اقتصاد في العالم وسنغافورة التي يعتبر ناتجها المحلي الأعلى إذا قسناه على عدد السكان وماليزيا التي تعتبر القدوة للدول الإسلامية في القطاع المصرفي كل ذلك - يقول السليمان - يمنح اقتصادنا الوطني آفاقاً أرحب للانفتاح والتطور والنمو إضافة إلى أن صادراتنا البترولية لدول مثل الصين والهند التي يتزايد استهلاكها البترولي من المملكة يعطينا قدرة على صنع تحالفات استراتيجية مع هذه الدول اضافة إلى التحالفات الاقتصادية والتقنية.

توجه قوي للدولة

من جهته قال المهندس عبدالله السيف إن الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومدن التقنية ومنذ إنشائها واستلامها لمهام إدارة جميع المدن الصناعية في المملكة تعد إحدى المنظمات الاقتصادية الداعمة للاقتصاد الوطني.. وأضاف المهندس السيف إن لدينا ٨ مدن مطورة وبمساحة تتجاوز ٤٢ مليون متر مربع وبقية المدن لديها حاجة ملحة للتطوير مثل تلك التي في جدة والنية تتجه الآن لتطويرها على مساحة ٨ ملايين متر مربع. وفي الرياض هناك امتداد للمنطقة

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 06-05-2006 العـــدد : 12273
الصفحـات : 63 المسلسل : 367

الصناعية في سدير ، إضافة إلى تطوير مدن صناعية في جازان ونجران والباحة وتبوك وعرعر.

وأكد السيف أن الدولة رعاها الله لديها توجه قوي في دعم إنشاء وتطوير المدن الصناعية وذلك عن طريق توفير جميع الخدمات لهذه المدن وهناك توجه أيضاً لأن تتحمل الدولة تكاليف إيصال جميع الخدمات من كهرباء وطرق إلى حدود هذه المدن والبقية يتحملها القطاع الخاص الأمر الذي سيدعم القطاع الصناعي وبالتالي سيسهم في دعم الناتج المحلي من الصناعة.

وأضاف السيف أن الصناعة هي خيارنا الاستراتيجي ولهذا الأمر حرصت الدولة رعاها الله على أن تدعم هذا القطاع الذي يخطط له أن يصل إلى ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٠ وخاصة أننا نمتلك مقومات هذا الأمر. والمتابع - والحديث للسيف يرى أن هناك توجهاً قوياً لتطوير صناعة البتروكيماويات ويجب أن ننطلق في تطوير صناعة تحلية المياه وصناعة التمور والأهم من ذلك صناعة المعرفة مؤكداً أن الهيئة السعودية للمدن الصناعية قامت بالتسويق للمنطقة الصناعية للمعرفة التي أنشئت عن طريق تخصيص مبلغ ٨٠٠ مليون ريال من المؤسسة العامة للتقاعد وذلك عن طريق دعوة شركات عالمية للاستثمار في هذه المنطقة وهناك اتصالات حثيثة لإنشاء منطقة في جدة بالتعاون مع القطاع الخاص وذلك للصناعات الحيوية وكذلك في المنطقة الشرقية للصناعات البترولية.

وأكد المهندس عبدالله السيف أن كل ذلك يعد إحدى الخطوات التي تمثل الإصلاح والتطور والانفتاح الذي يشهده القطاع الاقتصادي في المملكة وسينعكس ذلك بمشيئة الله على تحسين قدرات هذا الاقتصاد وبالتالي مستوى المعيشة للمواطن.

اقتصادنا أكثر انفتاحاً

من ناحيته قال الأستاذ أسامة كردي عضو مجلس الشورى: إننا نطلق كلمة انفتاح على الاقتصاد السعودي وهي كلمة في غير محلها - برأيي - لأن اقتصادنا كان منفتحاً منذ أن كانت شركات النفط تنقب عن البترول في المملكة ولا نبالغ إذا قلنا إن اقتصادنا أكثر انفتاحاً من اقتصاديات بعض الدول التي انضمت قبلنا إلى منظمة التجارة العالمية. ويؤكد كردي أن الإصلاح في المملكة يسير في ثلاثة محاور:

الأول: وهو محور الأنظمة الجديدة والأنظمة المحدثة. فخلال العشرسنوات الماضية قامت الدولة بتحديث العديد من الأنظمة مثل نظام الاستثمار الأجنبي وتقوم حالياً بتحديث نظام الشركات كما قامت بإصدار نظام سوق الأسهم السعودية.

الثاني: وهو محور المؤسسات الجديدة أو تطوير المؤسسات الحالية لغرض دعم التقدم الاقتصادي فنجد أنه تم إنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى وتحديث نظام المجلس الأعلى للبترول والثروة المعدنية. كما تم إنشاء الهيئة العامة للاستثمار وهيئة السياحة وهيئة الدواء والغذاء وهيئة المدن الصناعية وهذه المؤسسات داعم قوي للنمو الاقتصادي.

الثالث: هو محور فتح مجالات جديدة للاستثمار أمام القطاع الخاص مثل قطاع التعدين وقطاع التعليم العالي. وقطاع السكة الحديدية وتوليد الكهرباء وتحلية المياه وغيرها من القطاعات التي تم افتتاحها. إضافة إلى إيجاد مجموعة من الأدوات التي

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 06-05-2006 العـــدد : 12273
الصفحـات : 63 المسلسل : 367

استخدمت في هذا الغرض وتطوير بعض الأدوات التي استخدمت في هذا الغرض وتطوير بعض الأدوات الموجودة مثل أداة التخصيص وأداة خطط السعودة لتنمية القوى العاملة وأداة سوق الأسهم وقطاع التأمين واستخدمت هذه الأدوات للوصول بالإصلاح الاقتصادي إلى الأحداث المرجوة منه.

ويقول الأستاذ أسامة كردي إن كثيرين يؤكدون أن الإصلاح الاقتصادي إنما تم لرفع النمو الاقتصادي بما يتناسب مع النمو السكاني أو بما يزيد عن النمو السكاني حتى يمكن أن تتحقق الرفاهية للمواطن.

وتقول سيدة الأعمال مضاوي الحسون: إن قضايا سوق المال من القضايا التي تستحوذ على اهتمام الجميع، والتطور الذي نشهده في سوق المال يعبر عن حيوية الاقتصاد السعودي وازدهاره باعتباره الاقتصاد الأكبر في العالم العربي والشرق الأوسط بأكمله. و الدولة قدمت الحوافز والدعم المالي والقروض الميسرة للقطاع الخاص والأفراد، و بادرت باتخاذ الإجراءات والإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تطوير الاقتصاد وتشجيع الاستثمار، وتعميق الشفافية ونحن كمواطنين نشعر بالفخر من وصول المملكة إلى هذا المستوى من التقدم، فقد خطت المملكة خطوات شاقة إلى أن وصلت إلى الصفوف الأولى، وماكان ذلك ليتحقق إلا بالعمل الجاد ووفق استراتيجية اقتصادية وطنية شاملة.

أما رجل الأعمال سمير بالخير فإنه يقول: إن النتائج التي تمت بانضمامنا لمنظمة التجارة وتأهيل بيئة العمل السعودية والأنظمة التي صدرت أخيراً، أعتبرها السبب بعد توفيق الله في التوصل إلى هذا التطور وأن بيئة الأعمال لدينا جيدة للغاية، وقد تطلبت عمل الكثير من الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد السعودي، وهذا تم على أي حال سواء كنا نريد أن ندخل المنظمة أو لا. لكن خلال الثلاث سنوات الأخيرة عندما بدأت مسيرة هيكلة الاقتصاد السعودي، رأينا أشياء تسير بسرعة جدا في مسيرتنا نحو الانضمام . فالسعودية ومنذ تأسيسها وهي تؤمن باقتصاديات السوق وحرية التجارة وهذه مبادئ مميزة جداً، وهي لغة العصر، كما أن حجم التجارة في المملكة يساوي ثلثي حجم الناتج المحلي الإجمالي ومعنى ذلك أن السعودية تتاجر عالمياً بحرية تامة، كما أن أسواقنا مفتوحة، وهذه إحدى الميزات التي تجعل عملية الاستفادة من الانضمام أيسر وأيضاً تجعل التأثير السلبي على السوق المحلي إن وجد يكون أقل كثيراً.

من ناحيته قال الخبير الاقتصادي ورجل الأعمال علي دقاق: يحقق النظام المالي السعودي مزيداً من النمو و يكتسب مزيداً من القوة والكفاءة ونتمنى أن يستمر وينمو أكثر خلال السنوات القادمة. ولا ينحصر ذلك في توسع إطار المؤسسات فحسب، بل يتوقع حدوث تحسن هام أيضاً في الجودة النوعية للخدمات المقدمة من المؤسسات المالية. ولعل القوة المحركة وراء هذا التقدم هي التطورات والاتجاهات العالمية، والعوامل المحلية كالنمو السكاني السريع، وتنوع الاقتصاد، وتزايد وعي وذوق المستهلكين، وبرامج التخصيص، ونمو دور القطاع الخاص.

وتقول سيدة الأعمال لمى قزاز: يتمتع سوق رأس المال السعودي بقدرات كامنة للمساهمة بصورة كبيرة في النمو الاقتصادي .. ولا شك أنه منذ ارتفاع سعر النفط وانضمامنا لمنظمة التجارة العالمية أصبحنا نتعامل مع تجارات جديدة كما فتح المجال لصالح اقتصاد المملكة

وعن المناخ العام للاقتصاد السعودي يقول رجل الأعمال خليل دهلوي: يشهد المناخ العام للاقتصاد الوطني تحسناً ملحوظاً، و التوقعات تشير إلى أن الجهود الحكومية الهادفة إلى تحسين المناخ الاستثماري ستجني عوائد كبرى في المستقبل. و انضمام السعودية الى عضوية منظمة التجارة العالمية سيقدم المزيد من القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، وسيشهد الاقتصاد سواء من جانب الشركات المحلية أو المستثمرين الأجانب نمواً جيداً، يدعمه الرواج الاقتصادي الحاصل وفرص الاعمال الهائلة في المملكة. وقد اتخذت الحكومة إجراءات جادة لتحسين المناخ الاستثماري بالدولة، وإزالة العقبات التي تواجه مستثمري القطاع الخاص، والسماح بتوظيف القوى البشرية الأجنبية وتعجيل إجراءات منح التراخيص التي كانت تمثل عائقا كبيرا أمام المستثمرين الأجانب. وقد أتت هذه الإجراءات بثمارها كذلك تسارعت وتيرة عمليات الانفتاح في الاقتصاد السعودي.

وأخيراً يقول رجل الأعمال زياد البسام: الانضمام لمنظمة التجارة يعزز مناخ الأعمال في السعودية بتحقيق مزيد من الشفافية والقدرة على التوقع، ومن ثم مزيد من الاستثمارات وخلق الوظائف، كما يعزز دور المملكة كعامل للاستقرار في الاقتصاد العالمي. ومن المرجح أن يفتح انضمام السعودية لعضوية المنظمة اقتصادها الذي ظل يتمتع بالحماية لفترة طويلة أمام العالم الخارجي، ومن المتوقع أن يدعم الانضمام لمنظمة التجارة العالمية الاستثمارات الاجنبية ويتيح أموالاً لتنويع موارد الاقتصاد السعودي الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على النفط ويفتح الباب أمام فرص تصدير جديدة للشركات السعودية خاصة في قطاع البتروكيماويات.